هل قلت نعم

نعم!

بقلم روبرت نايت

استطلاعات الرأى تشير إلى أن بريطانيا أقرب إلى القبول الجماهيرى للمحطات النووية الجديدة مما كانت عليها لسنوات

لقد تحسنت سمعة الطاقة النووية كثيراً في بريطانيا في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين وحتى الآن. وبصرف النظر عن المعارضة القوية الدائمة من جانب الأقلية، فهناك قبول واسع النطاق للحاجة إلى بناء محطات طاقة نووية جديدة لمواجهة التحديات الثنائية المتمثلة في أمن الطاقة وتغير المناخ، بشرط أن تُقدَم إلى الجماهير بأسلوب ملائم. لقد كانت السنوات الخمسون الأولى رحلة شاقة بالنسبة للصناعة النووية، واجهت فيها صعوبات من عدة جوانب. بيد أنّ الصناعة النووية قد حصلت – مؤخراً – على مساعدة كبيرة وذلك بسبب عاملين أساسيين وهما: الإقرار العالمي بظاهرة الاحترار نتيجة للأنشطة البشرية والحاجة – المترتبة على ذلك – إلى الحد من استخدام الوقود الأحفوري؛ والتحول في توجهات الصناعة ذاتها من حيث اتصالاتها وانفتاحها.

إنّ لبريطانيا – كواحدة من القوى النووية الأصلية – تاريخاً طويلاً في مجال تطوير الأسلحة النووية يعود إلى اشتراك علماء بريطانيين في مشروع مانهاتن إبّان الحرب العالمية الثانية. وكاد ارتباط ذلك بالأمن القومي بشكلٍ وثيق إبّان سنوات الحرب الباردة أن يصبح – في آخر الأمر – عقبة في طريق القبول الجماهيري للصناعة النووية. وكان الرأي الشائع في الخمسينات من القرن الماضي أنّ العلماء والحكومة هم أفضل من يعرفون، وقد تطلب إلحاح التهديد السوفياتي ضرورة الإسراع بتطوير تلك الصناعة تحت غطاء من السرية اللازمة. ولم يوجَّه اهتمام كبير إلى المسؤولية الاجتماعية للصناعة الناشئة؛ وما يتعلق بها من حيث الأمان أو التخلص من النفايات أو حتمية الإخراج من الخدمة. حتى إنّ الحريق الذي اندلع عام 1957 في مفاعل إنتاج الأسلحة في ويندسكيل لم يثبط الحماس لـ"التوهج التكنولوجي" بشكلٍ جاد. بيد أنّ عقد الستينات من القرن الماضي قد حمل بين طياته تغيراً في المزاج العام، ولاسيما بين الشباب. ومع ذلك فبينما شهدت هذه الفترة مظاهرات شهيرة وصلت الى ألدرماستون للاحتجاج على تصنيع أسلحة نووية في هذا الموقع، لم يكن هناك تنامٍ تلقائي للآراء المعارضة للطاقة النووية. بل إنّ إدارة الصناعة بدلاً من ذلك (مع الحكومات المتعاقبة) ساهمت بدورها في انخفاض الحماس الجماهيري لها من خلال اختيارها لتكنولوجيا الجيل الثاني من المفاعلات البريطانية المبردة بالغاز المتقدمة AGRs). وكان كل واحد من هذه المفاعلات هو الأول من نوعه فعلياً نظراً للاختلافات الجذرية بينه وبين الآخرين، وكانت النتيجة هي تجاوز الإنفاق من الميزانيات بشكلٍ متكرر وعدم التسليم في المواعيد المحددة. وظلت الأخبار الكئيبة تتوالى حول مفاعلات الجيل الثاني البريطانية (AGRs) على مدى عقد من الزمن. وتضاءل الاهتمام الجماهيري بالصناعة النووية، ثم اتخذ اتجاهاً سلبياً واضحاً بعد ظهور المخاوف المتعلقة بالأمان إثر حادثة ثرى مايل أيلاند التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979.

وإضافةً إلى ذلك، أدى حريق تشرنوبيل عام 1986 إلى وصول مكانة الصناعة النووية إلى الحضيض على المستوى العالمي، ولقد استغرق الأمر سنوات عديدة لتبدأ هذه الصناعة في التعافي من جديد.

لقد شهد عقد التسعينات من القرن الماضي عدداً كبيراً من المعارضين للطاقة النووية يوازي عدد المؤيدين لها، بل وفي الأغلب أكثر تأثيراً. وقد استغرقت المساءلة الشعبية بشأن إنشاء مفاعل الماء المضغوط في سايزويل سنوات عديدة نظراً لقوة المعارضة واستعداد مجموعات المعارضة للمقاومة على كافة الأصعدة الممكنة. وفي آخر الأمر تم بناء مفاعل واحد فقط وهو مفاعل سايزويل بي، وقد صُمم في الأصل ليكون الأول من نوعه من مفاعلات الماء المضغوط من الجيل الجديد. ثم تلقت سمعة الصناعة النووية البريطانية أسوأ لطمة منذ حادث تشرنوبيل. ففي عام 1999 أُضيرت الصناعة النووية بفضيحة تزييف سجلات وقود موكس في مصنع سيلافيلد التابع لشركة الوقود النووي البريطانية، وما تلا ذلك من رفض الشركات اليابانية لتسلم الوقود. وبلغت الآراء المعارضة للصناعة النووية ذُروتها في تموز/يوليه عام 2001 قبل أن يعود وقود موكس نهائياً إلى بريطانيا وسط عاصفة من الآراء الصحفية السلبية وانتصار عمل مجموعة الضغط البيئي.

ولكن منذ عام 2001، ومع اتجاهات الطاقة العالمية نحو الأسعار المرتفعة بالنسبة للبترول والغاز والمخاوف المتعلقة بأمن إمدادات الطاقة والإغلاق الوشيك للمحطات النووية القديمة، وفوق كل ذلك كان هناك التغير في المفهوم من حيث الإقرار بآثار الاحترار العالمي نتيجة للأنشطة البشرية، وكل ذلك أدى إلى بعث جديد للقبول بالصناعة النووية. وفي الوقت نفسه، حدث تغير جذري في موقف

إيسوس موري

مدى أفضلية صناعة الطاقة النووية في الفترة من عام 1998 إلى عام 2007

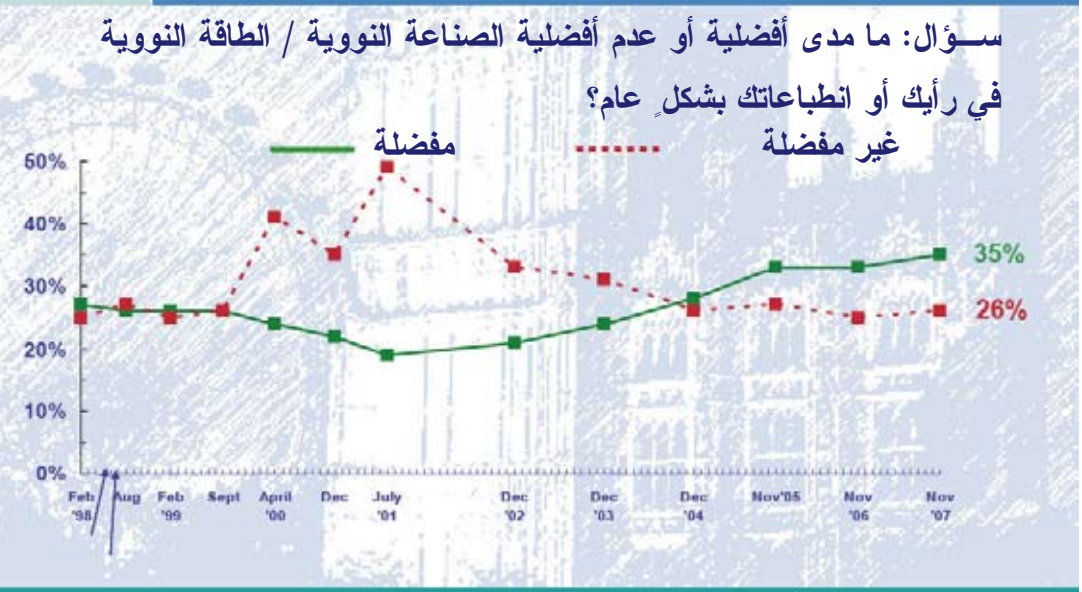

الأساس : جميع المستطلع رأيهم حوالي 2000 شخص

تشجيع بناء محطات جديدة لتحل محل القديمة 2002 – 2007

إيسوس موري

سؤال : إلى أي مدى تشجع أو تعارض بناء محطات قوي نووية جديدة في بريطانيا لتحل محل المحطات التي يتم إيقاف تشغيلها تدريجياً على مدى السنوات القليلة القادمة؟ وذلك سوف يضمن الإبقاء على نفس النسبة من الطاقة النووية.

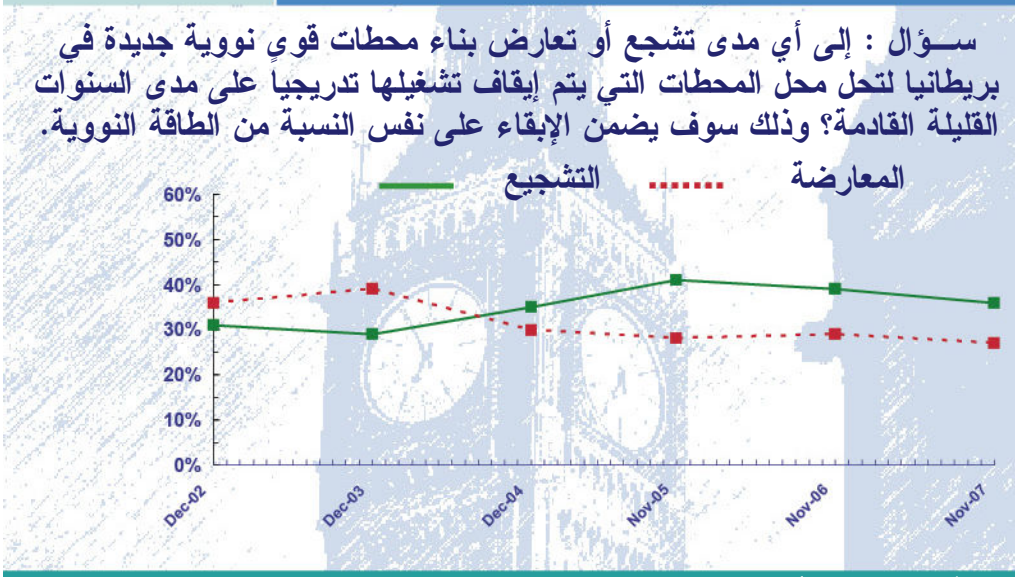

الأساس : جميع المستطلع رأيهم حوالى2000 شخص

الصناعة النووية من الإعلام والرأي العام، نظراً لعدم وقوع حادثات جديدة تدعو للقلق. وعقب التخلص من السياسة القديمة، التي كانت تقوم على مبدأ: قرر ثم أعلن ثم دافع، ساد الصناعة النووية جو جديد من الانفتاح، إلى جانب إعلان الاعتراف الصريح بالحاجة إلى القبول الجماهيري والمسؤولية الاجتماعية. وبمساعدة جميع هذه القوى التي تعمل في نفس الاتجاه، كانت النتيجة أن استردت الصناعة النووية سمعتها، إلى درجة أنّ الآراء المفضلة للطاقة النووية تغلبت على الآراء غير المفضلة لها في أعياد الميلاد لعام 2004. وطبقاً للاستقصاء الأخير الذي أُجري عام 2007، فقد وصلت نسبة المحبذين للصناعة النووية إلى (35%) وتجاوزت بقوة نسبة غير المحبذين لها (26%)، وذلك رغم أنّ السمة الأساسية للبحث تشير إلى أنّ 39% لم يرجحوا أياً من الكفتين. وقد عملت هذه المجموعة الأخيرة على حفظ التوازن في هذه القضية على مدى بضع سنوات وهي مستمرة في ذلك.

ومنذ عام 2002، شرعنا أيضاً في قياس مساندة الجمهور البريطاني بشكل أكثر تحديداً لبناء محطات نووية جديدة لتحل محل القديمة. ومرة أخرى أظهر القياس أنّ عام 2004 كان عاماً حاسماً، عندما تفوقت نسبة التأييد على المعارضة، قبل أن يصل التأييد إلى ذروته (41%) عام 2005. بيد أنّه منذ عام 2005، ازداد بشكل كبير حجم المعلومات والآراء المتاحة للعامة حول خيارات الطاقة، ورغم أنّنا رصدنا زيادة مؤقتة في معرفة الجماهير بالصناعة النووية، كان الناتج الأساسي لذلك ارتفاعاً مفاجئاً في التشوش حول قضايا الطاقة ولاسيما القضايا النووية. وقد ساهم عدم الاتفاق بين كثير من الرموز الموثوقة بشكل معلن في عدم استقرار الجماهير على رأي محدد. وقد أثّر ذلك بشكلٍ خاص على أولئك الذين كانوا بصدد اتخاذ مواقف إيجابية. وكانت النتيجة انخفاضاً طفيفاً في تشجيع إقامة المحطات الجديدة منذ عام 2005، بينما ظلت المعارضة صارمة بالرغم من انخفاض العدد.

لقد صغنا سؤالنا بحرص لنربطه فقط ببناء محطات جديدة لتحل محل القديمة، حيث إنّ ذلك كان أكثر السيناريوهات المحتملة (وأكثرها قبولاً) في المستقبل. وقد بدأ الخطاب الحكومي مؤخراً يشير إلى أنّ هناك تحمساً لدى رئاسة الحكومة (وست مينستر) لزيادة نسبة المكون النووي في الطاقة الكهربائية. وقد قمنا بقياس الآراء حول هذا الموضوع مرة واحدة فقط، عام 2005، حيث واجه ذلك رفضاً قوياً من جانب الجماهير، في الوقت نفسه الذي سُجّل فيه تشجيع بناء محطات نووية جديدة لتحل محل القديمة. ولذا فإنّ ذلك يُعد استراتيجية حكومية خطيرة في التواصل مع الجماهير؛ وربما استهدفت إظهار مزيد من التزامها نحو الصناعة النووية نفسها أكثر من إظهار الحساسية تجاه القبول الجماهيري الضعيف.

إنّ الأسلوب الذي تُقدَّم به استراتيجية الطاقة النووية يمكن أن يؤثر بلا شك على تقبل الجمهور البريطاني لها. فبينما هناك 35% يفضلون الصناعة النووية و36% يشجعون بناء محطات جديدة لتحل محل القديمة، فإنّ الغالبية العظمى، 65%، توافق على العبارة التي تقول "تحتاج بريطانيا إلى خليط من مصادر الطاقة لضمان عول إمداد الكهرباء، يشمل القوى النووية ومصادر الطاقة المتجددة". كما نجد أنّ نسبة الرافضين هي 10% فقط. ولعل ربط سياسة الطاقة النووية بمصادر الطاقة المتجددة يؤثر بشكل مقنع على القبول الجماهيري، طالما أنّه يوحي أيضاً بأنّها جزء من الاستراتيجية الوطنية المخططة (وذلك شيء كان القليلون يتصورون حدوثه في بريطانيا في السنوات الأخيرة).

ويمكن أن نستخلص من ذلك أنّ بريطانيا أقرب للقبول الجماهيري لبناء محطات نووية جديدة مما كانت عليه منذ بضعة عقود مضت، ومع ذلك فإنّ هذا التأييد مازال ضعيفاً ويتأثر بحساسية بالرسائل الفعلية الموجهة للجمهور. إنّ التواصل مع الجماهير البريطانية حول هذه القضية صعب بلا شك، ولاسيما بالنسبة للحكومة الحالية، التي تُعد مصداقيتها تجاه القضايا النووية ضعيفة للغاية طبقاً لقياسات رأي أجريناها مؤخراً (عام 2007). لقد قامت الصناعة النووية بفعل الكثير لإصلاح ماضيها الذي لوثته الحرب الباردة، لكن العائق الذي مازال قائماً هو ارتياب الجماهير البريطانية بالنسبة للشركات والأرباح التي يجنيها القطاع الخاص، وخاصةً الأرباح الناتجة عن المرافق العامة، وتزايد هاجس النفور من المخاطر في كافة مجالات الحياة، ذلك بالإضافة إلى اتحاد المنظمات البيئية غير الحكومية في معارضتها لأن تقوم الطاقة النووية بأي دور في السياسة المستقبلية للطاقة.

روبرت نايت مدير بحوث بمنظمة إيسوس موري
البريد الإلكتروني: robert.knight@ipsos-mori.com